Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (42), (Sapt, 2026)
ISSN: 3104-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 42 سبتمبر 2026
ردمد: 3104-6266

التحليل الهيكلي لميزانية مصرف ليبيا المركزي وأثره علي مؤشرات السياسة النقدية خلال الفترة (2010-2020)

أ. هالة نوري التومي إمبيرش
كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية طرابلس - ليبيا
أ. انور سالم المبروك ابوزيد
صندوق الضمان الاجتماعي فرع الزاويه بمكتب صرمان

Structural Analysis of the Central Bank of Libya's Balance Sheet and Its Impact on Monetary Policy Indicators (2020–2010)

Hala Nouri Al-Toumi Imberesh
Faculty Member, College of Applied Administrative and Financial Sciences, Tripoli
embem9944@gmail.com
Anwar Salem Al-Mabrouk Abu Zaid
Social Security Fund, Zawiya Branch (Surman Office)
0918603006a@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/09/02 –تاريخ المراجعة:2026/09/08– تاريخ القبول: 2026/10/06– تاريخ للنشر : 03/11/ 2026

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل الهيكل المالي لميزانية مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (2010–2020)، والتعرف على التغيرات التي طرأت على مكونات الأصول والخصوم وانعكاساتها على مؤشرات السياسة النقدية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى البيانات المنشورة في التقارير السنوية والنشرات الاقتصادية والإحصاءات النقدية والمصرفية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، واستخدام مؤشرات النمو السنوي والأهمية النسبية لمكونات الميزانية.

أظهرت النتائج حدوث تغيرات هيكلية ملحوظة، تمثلت في ارتفاع قروض وسلفيات الخزانة العامة إلى 84,107 مليون دينار عام 2020، مقابل ارتفاع إصدار العملة إلى 40,862.3 مليون دينار، مقارنة بـ 8,457.4 مليون دينار عام 2010، كما بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية 158,460.2 مليون دينار في نهاية عام 2020، وخلصت الدراسة إلى أهمية تحليل مكونات الميزانية العمومية لفهم التحولات النقدية، وضرورة التمييز بين إصدار العملة والقاعدة النقدية وعرض النقود عند تقييم آثار السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية: ميزانية المصرف المركزي، الأصول الأجنبية، الخصوم، القاعدة النقدية، عرض النقود، السياسة النقدية، التمويل الحكومي.

Abstract: This study aims to analyze the financial structure of the Central Bank of Libya's balance sheet during the period 2010–2020, identify changes in its assets and liabilities, and examine their implications for monetary policy indicators. The study adopts a descriptive–analytical approach based on data published in the Central Bank of Libya's annual reports, economic bulletins, and monetary and banking statistics. It also employs indicators of annual growth rates and the relative importance of balance sheet components.

The findings reveal significant structural changes, particularly an increase in loans and advances to the General Treasury, reaching LYD 84,107 million in 2020. Currency issued also increased to LYD 40,862.3 million, compared with LYD 8,457.4 million in 2010, while total banking operations assets reached LYD 158,460.2 million at the end of 2020. The study concludes that analyzing the components of the Central Bank's balance sheet is essential for understanding monetary developments. It also emphasizes the importance of distinguishing between currency issued, the monetary base, and money supply when assessing the effects of monetary policy.

Keywords: Central Bank Balance Sheet, Foreign Assets, Liabilities, Monetary Base, Money Supply, Monetary Policy, Government Financing.

الفصل الأول : الاطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تحتل المصارف المركزية مكانة محورية في الأنظمة الاقتصادية الحديثة، لما تؤديه من دور في تنظيم النشاط النقدي والمصرفي، وإدارة السيولة، والمحافظة على الاستقرار النقدي، وتنفيذ السياسة النقدية بما يتناسب مع الأهداف الاقتصادية للدولة، وتمثل الميزانية العمومية للمصرف المركزي أداة مهمة لفهم طبيعة عملياته، إذ توضح مكونات الأصول مصادر توظيف الموارد المالية، بينما تعكس الخصوم الالتزامات تجاه الحكومة والمصارف التجارية والجمهور، الأمر الذي يجعل تحليلها وسيلة لتفسير التغيرات النقدية والمالية.

وتكتسب دراسة ميزانية مصرف ليبيا المركزي أهمية خاصة نظراً لاعتماد الاقتصاد الليبي بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، وما يترتب على ذلك من تأثر الموارد العامة والاحتياطيات الأجنبية والسيولة المحلية بتقلبات أسعار النفط ومستويات الإنتاج، إلى جانب الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد.

وقد شهدت الفترة (2010–2020) تحولات اقتصادية ومالية متباينة، انعكست على المركز المالي للمصرف المركزي، من خلال تزايد احتياجات الخزانة العامة للتمويل، والتغيرات في الأصول الأجنبية والمحلية، وارتفاع إصدار العملة، فضلاً عن التحديات المرتبطة بإدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، وقد فرضت هذه التطورات ضغوطاً متزايدة على المصرف المركزي في إدارة موارده والتوفيق بين متطلبات التمويل الحكومي وأهداف الاستقرار النقدي.

وانطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الهيكل المالي لميزانية مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (2010–2020)، من خلال تتبع تطور مكونات الأصول والخصوم وقياس أهميتها النسبية ومعدلات تغيرها، مع دراسة انعكاساتها على مؤشرات السياسة النقدية، بما يسهم في توضيح طبيعة التحولات التي شهدها المركز المالي للمصرف، واستخلاص النتائج والتوصيات الداعمة للاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد الليبي.

2.1 مشكلة الدراسة

تمثل الميزانية العمومية للمصرف المركزي انعكاساً مباشراً لطبيعة العمليات المالية والنقدية التي يقوم بها، كما تعكس التغيرات التي تطرأ على مكوناتها طبيعة التحولات التي يشهدها الاقتصاد، ومدى تأثر السياسة النقدية بالسياسة المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

وقد شهدت ميزانية مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (2010–2020) تغيرات ملحوظة في عدد من بنود الأصول والخصوم، نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الليبي، وما ترتب عليها من تقلبات في الإيرادات النفطية، وتزايد احتياجات التمويل الحكومي، وتراجع الاستقرار النقدي، وارتفاع الطلب على العملة المحلية.

وتتمثل المشكلة البحثية في الحاجة إلى تحديد طبيعة هذه التغيرات، والكشف عن مدى حدوث تحول في التركيب النسبي

للأصول والخصوم، وتوضيح العلاقة بين التغيرات التي طرأت على المركز المالي للمصرف وبين تطور بعض المؤشرات النقدية، خاصة القاعدة النقدية وعرض النقود.

وعلى الرغم من تناول عدد من التقارير الاقتصادية والدراسات النقدية لبعض مظاهر الاختلال النقدي في ليبيا، فإن تحليل الهيكل المحاسبي لميزانية المصرف المركزي والربط بين مكوناتها المختلفة والمؤشرات النقدية يمثل مجالاً يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل.

وبناءً على ذلك تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما طبيعة التغيرات الهيكلية التي طرأت على ميزانية مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (2010–2020)، وما انعكاساتها على مؤشرات السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية:

1. كيف تطورت مكونات الأصول والخصوم في ميزانية مصرف ليبيا المركزي خلال فترة الدراسة؟
2. ما مدى التغير الذي طرأ على الأهمية النسبية للأصول الأجنبية والأصول المحلية؟
3. كيف تطورت قروض وسلفيات الخزانة العامة، وما أهميتها ضمن إجمالي أصول المصرف؟
5. ما طبيعة التغيرات التي شهدها إصدار العملة وحسابات المصارف التجارية؟
6. ما اتجاهات تطور القاعدة النقدية وعرض النقود خلال فترة الدراسة؟
7. إلى أي مدى تعكس التغيرات في هيكل الميزانية طبيعة التحديات التي واجهت السياسة النقدية في ليبيا؟

3.1 فرضيات الدراسة

من خلال مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى :شهد الهيكل النسبي لأصول مصرف ليبيا المركزي تغيراً جوهرياً خلال الفترة (2010–2020)، تمثل في تغير الأهمية النسبية للأصول الأجنبية والأصول المحلية.

الفرضية الثانية :ازدادت الأهمية النسبية لقروض وسلفيات الخزانة العامة ضمن أصول المصرف المركزي خلال فترة الدراسة، بما يعكس تنامي ارتباط المركز المالي للمصرف باحتياجات تمويل المالية العامة.

الفرضية الثالثة :ارتبطت التغيرات في جانب الأصول والخصوم بتغيرات ملحوظة في القاعدة النقدية وعرض النقود خلال فترة الدراسة.

الفرضية الرابعة :أسهمت التحولات في هيكل ميزانية المصرف المركزي في زيادة التحديات التي تواجه إدارة السيولة وتحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بصورة أساسية إلى تحليل الهيكل المالي لميزانية مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (2010–2020)، وتحديد التغيرات التي طرأت على مكوناتها، وتوضيح انعكاساتها على مؤشرات السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي ، ويتفرع عن الهدف الرئيسي الأهداف التالية:

1. التعرف على الإطار المفاهيمي والنظري لميزانية المصرف المركزي ومكوناتها.
2. تحليل تطور الأصول والخصوم في ميزانية مصرف ليبيا المركزي خلال فترة الدراسة.
3. قياس التغيرات في الأهمية النسبية لمكونات الأصول والخصوم.
4. تحديد اتجاه تطور الأصول الأجنبية والأصول المحلية.

5. تحليل تطور قروض وسلفيات الخزانة العامة ومدى ارتباطها بالتحولات المالية.

6. دراسة تطور إصدار العملة والقاعدة النقدية وعرض النقود.

7. تقديم توصيات علمية وعملية يمكن أن تسهم في تعزيز كفاءة إدارة السياسة النقدية في ليبيا.

5.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي يؤديه مصرف ليبيا المركزي في إدارة السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، ومن أهمية ميزانيته العمومية في توضيح طبيعة عملياته ومصادر التغير في مركزه المالي. وتنقسم أهمية الدراسة إلى جانبين:

أولاً: الأهمية العلمية

تتمثل في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتحليل ميزانيات المصارف المركزية، وتوضيح العلاقة بين مكونات الأصول والخصوم ومؤشرات السياسة النقدية، فضلاً عن توفير إطار علمي يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية المتعلقة بالسياسة النقدية والاستقرار المالي في ليبيا.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تتمثل في تحليل التغيرات الكمية والهيكلية في ميزانية مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة المدروسة، والتعرف على مصادر التوسع في الأصول والخصوم ومدى ارتباطها بتمويل الخزانة العامة، بما يوفر مؤشرات تساعد متخذي القرار في تقييم السياسة النقدية وتحسين إدارة السيولة وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي.

6.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الزمنية : الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2020.

الحدود المكانية : مصرف ليبيا المركزي في ليبيا.

الحدود الموضوعية : تحليل الهيكل المالي للميزانية العمومية من خلال دراسة الأصول والخصوم، والتغيرات في أهم بنودها، وانعكاساتها على مؤشرات السياسة النقدية.

الحدود المنهجية : استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمؤشرات الكمية والنسب المالية ومعدلات التغير السنوي.

7.1 الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة البشتي (2023)، بعنوان: «أثر القاعدة النقدية والائتمان الممنوح من قبل المصرف المركزي على الائتمان المصرفي المحلي في ليبيا خلال الفترة 1990–2022 باستخدام نموذج.«**ARDL**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين القاعدة النقدية والائتمان الممنوح من قبل المصرف المركزي، وأثرهما على الائتمان المصرفي المحلي في ليبيا خلال الفترة (1990–2022)، واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL) ، من خلال الاستعانة ببرنامجEViews ، إلى جانب استخدام اختبار السببية للكشف عن طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية بين الائتمان المصرفي المحلي وكل من القاعدة النقدية والائتمان الممنوح من قبل المصرف المركزي، سواء في الأجل القصير أو الطويل، وتبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح أثر بعض مكونات المركز النقدي للمصرف المركزي على النشاط الائتماني للمصارف التجارية في ليبيا .

2. دراسة الفاخري والسعداوي والرياني (2019)، بعنوان: «مدى استخدام السلطات النقدية في ليبيا لأدوات السياسة النقدية للحد من التضخم.«

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام السلطات النقدية في ليبيا لأدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم، وبيان مدى تأثير تطبيق تلك الأدوات على معدلات التضخم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توزيع ثلاثين

استبانة وتحليل البيانات المتحصل عليها، وتوصلت الدراسة إلى أن مصرف ليبيا المركزي يواجه صعوبات في استخدام أدوات السياسة النقدية بصورة فعالة، رغم تمتعه بالاستقلالية في استخدامها، كما أشارت إلى ضعف فعالية سوق الأوراق المالية الليبي نتيجة الظروف التي تمر بها البلاد. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل استخدام أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية، المباشرة وغير المباشرة، والعمل على تنشيط سوق الأوراق المالية بما يدعم قدرة المصرف المركزي على تنفيذ سياسته النقدية والحد من التضخم .

ثانياً: الدراسات الأجنبية

3. دراسة **Kure** وآخرين (2019)، بعنوان ***The Central Bank Balance Sheet as a Tool for Monetary Policy: Evidence from Nigeria.***

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الميزانية العمومية للبنك المركزي النيجيري على نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، والنمو الاقتصادي، واستقرار الأسعار، وذلك خلال الفترة (2006–2017)، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القياسي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي(VAR) ، مع الاستناد إلى إجمالي أصول البنك المركزي وتوزيعها باعتبارهما مؤشرين لقياس توجهات ميزانيته العمومية، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات الميزانية العمومية أسهمت في خفض تكلفة الائتمان، وزيادة الإقراض المصرفي، ودعم النشاط الاقتصادي، والحد من التضخم كما أظهرت النتائج أن إعادة توزيع الأصول وتوجيهها نحو التيسير الائتماني كان أكثر فاعلية من مجرد زيادة حجم الأصول من خلال التيسير الكمي، وأشارت الدراسة إلى أهمية استمرار تدخلات البنك المركزي في دعم النشاط الاقتصادي، ولا سيما من خلال دوره بوصفه مصرفاً للمصارف .

4. دراسة **Cúrdia** و**Woodford (2011)**، بعنوان ***The Central–Bank Balance Sheet as an Instrument of Monetary Policy.***

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الميزانية العمومية للمصرف المركزي باعتبارها أداة من أدوات تنفيذ السياسة النقدية، مع توضيح العلاقة بين التغيرات في حجم الاحتياطيات المصرفية والأصول التي يحتفظ بها المصرف المركزي وأسعار الفائدة، واعتمدت الدراسة على بناء وتحليل نموذج اقتصادي كلي مستند إلى النظرية الكينزية الجديدة، بهدف دراسة فاعلية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، وبخاصة التيسير الكمي وسياسة شراء الأصول، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة حجم الأصول والاحتياطيات النقدية وحدها قد لا تحقق التأثير المطلوب على النشاط الاقتصادي، في حين يمكن أن تكون عمليات شراء الأصول المستهدفة أكثر فاعلية عند تعرض الأسواق المالية لاضطرابات كما أكدت الدراسة أن أدوات السياسة النقدية غير التقليدية لا تمثل بديلاً كاملاً عن أدوات السياسة النقدية التقليدية، وأبرزت أهمية التنسيق بين إدارة الاحتياطيات وسياسة أسعار الفائدة .

5. دراسة **Sejko** و**Tanku (2024)**، بعنوان ***Central Bank Balance Sheet and Inflation in a Euroised Small Open Economy: A Cointegrated SVAR Analysis.*** :

هدفت الدراسة إلى بحث أثر التغيرات في هيكل الميزانية العمومية لبنك ألبانيا على التضخم، مع التركيز على التغير في مكونات القاعدة النقدية والالتزامات النقدية للمصرف المركزي، وذلك في ظل طبيعة الاقتصاد الألباني الذي يتسم بارتفاع مستوى التعامل بالعملات الأجنبية، واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، مع مراعاة علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات النقدية وغير النقدية.

وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة المكونات غير المقترضة ضمن القاعدة النقدية يرتبط بآثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على معدلات التضخم، وأكدت النتائج أهمية التعرف على طبيعة الصدمات النقدية الناشئة عن التغيرات في هيكل الميزانية العمومية، لما لذلك من انعكاسات على قرارات المصرف المركزي وتوجهات السياسة النقدية .

6. دراسة **Jarry** و**Dagher (2025)**، بعنوان ***Measuring the Impact of the Central Bank's Financial Position Statement on the Money Supply – Using the NARDL Standard Model.***

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر مكونات قائمة المركز المالي للمصرف المركزي على عرض النقود(M2) ، من خلال دراسة العلاقة بين صافي الأصول الأجنبية وصافي الأصول المحلية والقاعدة النقدية، وبيان تأثيرها على عرض النقود في الأجلين القصير والطويل، واعتمدت الدراسة على التحليل الهيكلي والنوعي لمكونات الأصول والخصوم، إلى جانب التحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطي(NARDL) ، بهدف قياس العلاقات التوازنية والسببية بين المتغيرات واختبار استقرار العلاقة خلال فترة الدراسة، وتبرز أهمية هذه الدراسة في الربط بين تحليل مكونات المركز المالي للمصرف المركزي والتحليل الكمي لسلوك عرض النقود، بما يساعد على فهم آليات انتقال أثر التغيرات في الأصول والخصوم إلى المتغيرات النقدية، والاستفادة منها في صياغة السياسات الاقتصادية الكلية.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من استعراض المصادر السابقة أنها تناولت عدداً من الجوانب المرتبطة بالسياسة النقدية والمالية في ليبيا، وخاصة أزمة السيولة، والاعتماد على الإيرادات النفطية، والتمويل الحكومي، والتغيرات في عرض النقود والاحتياطيات الأجنبية.

وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الأدبيات في اهتمامها بتفسير الاختلالات النقدية والمالية التي شهدها الاقتصاد الليبي، وفي اعتمادها على البيانات الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والمؤسسات الدولية.

وتختلف عنها من حيث التركيز على التحليل الهيكلي للميزانية العمومية للمصرف المركزي، من خلال الربط بين مكونات الأصول والخصوم وقياس الأهمية النسبية لكل بند، بدلاً من الاقتصار على دراسة مؤشر نقدي واحد أو جانب منفرد من جوانب السياسة الاقتصادية.

رابعاً: الفجوة البحثية

على الرغم من تعدد التقارير والدراسات التي تناولت السياسة النقدية في ليبيا وأزمة السيولة والاختلالات المالية، فإن الحاجة لا تزال قائمة إلى تحليل التغيرات الهيكلية في الميزانية العمومية لمصرف ليبيا المركزي، وبخاصة من خلال دراسة العلاقة بين تطور الأصول الأجنبية والأصول المحلية، والتوسع في قروض وسلفيات الخزانة العامة، والتغيرات في إصدار العملة والودائع المصرفية.

وتتمثل الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها في تقديم تحليل يجمع بين الجانب المحاسبي والجانب النقدي، من خلال قياس التغير في التركيب النسبي للأصول والخصوم، وربط ذلك بمؤشرات القاعدة النقدية وعرض النقود، بما يوفر تفسيراً أكثر شمولاً للتحولات التي شهدها المركز المالي للمصرف المركزي خلال الفترة.(2020–2010)

8.1 منهجية الدراسة ومصادر البيانات

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره من المناهج الملائمة لدراسة التطورات المالية والنقدية وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وذلك من خلال وصف مكونات الميزانية العمومية لمصرف ليبيا المركزي، وتحليل التغيرات التي طرأت عليها خلال فترة الدراسة، وتفسير دلالاتها الاقتصادية.

وتستند الدراسة إلى البيانات الثانوية المنشورة في التقارير السنوية والنشرات الاقتصادية والإحصاءات النقدية والمصرفية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، إلى جانب تقارير صندوق النقد الدولي والمراجع المتخصصة في الاقتصاد النقدي ، وتتمثل أدوات التحليل في:

1. التحليل الزمني لمكونات الأصول والخصوم.
2. حساب معدلات التغير السنوي.
3. قياس الأهمية النسبية لبنود الميزانية.
4. تحليل التغيرات في هيكل الأصول الأجنبية والمحلية.
5. مقارنة تطور قروض وسلفيات الخزانة العامة مع تطور إصدار العملة.
6. تحليل تطور القاعدة النقدية وعرض النقود.
7. تفسير النتائج في ضوء الظروف الاقتصادية والمالية التي شهدتها ليبيا.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لميزانية المصرف المركزي

1.2 مفهوم ميزانية المصرف المركزي

تمثل الميزانية العمومية للمصرف المركزي كشفاً مالياً يعكس المركز المالي للمصرف في تاريخ معين، حيث توضح الموارد الاقتصادية التي يمتلكها أو يتحكم فيها من خلال جانب الأصول، والالتزامات المترتبة عليه تجاه الحكومة والمصارف التجارية والجمهور من خلال جانب الخصوم، إلى جانب حقوق الملكية والاحتياطيات.

وتكتسب الميزانية العمومية أهمية خاصة في المؤسسات النقدية، لأن العمليات التي يقوم بها المصرف المركزي تؤثر في حجم الأصول والخصوم، وقد تنعكس على القاعدة النقدية والسيولة المصرفية فعلى سبيل المثال، يؤدي شراء العملات الأجنبية أو تقديم التمويل للحكومة إلى تغيرات في الأصول، تقابلها تغيرات في الخصوم بحسب طبيعة العملية وطريقة تسويتها ، ومن الناحية المحاسبية، تقوم الميزانية على مبدأ التوازن بين جانبي الأصول والخصوم وحقوق الملكية، ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

وتوضح هذه العلاقة أن كل تغير في جانب الأصول يجب أن يقابله تغير في جانب الخصوم أو حقوق الملكية، وهو ما يجعل تحليل الميزانية أداة مهمة لفهم العمليات المالية والنقدية للمصرف المركزي.

(صندوق النقد الدولي، 2016؛ Mishkin, 2019.)

2.2 مكونات الأصول في ميزانية المصرف المركزي

تمثل الأصول الموارد والموجودات التي يمتلكها المصرف المركزي أو يسيطر عليها، وتنشأ نتيجة العمليات التي يقوم بها مع الحكومة والمصارف التجارية والمؤسسات المالية المحلية والدولية.

ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين:

1.2.2 الأصول الأجنبية

تشمل الأصول الأجنبية الموجودات المالية التي يحتفظ بها المصرف المركزي خارج الاقتصاد المحلي، ومن أهمها:

الأرصدة والودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية.

العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

أذونات وسندات الخزانة الأجنبية.

الاحتياطيات الدولية.

الأصول والحقوق لدى المؤسسات المالية الدولية.

الذهب النقدي، وفق التصنيف الإحصائي المعتمد.

وتؤدي الأصول الأجنبية دوراً مهماً في دعم قدرة المصرف المركزي على إدارة سوق الصرف، وتوفير النقد الأجنبي لتمويل الواردات، والمحافظة على الثقة في العملة المحلية، ومواجهة الاختلالات التي قد تحدث في ميزان المدفوعات.

2.2.2 الأصول المحلية

تتكون الأصول المحلية من الموجودات والحقوق المالية التي تنشأ عن تعاملات المصرف المركزي داخل الاقتصاد الوطني، ومن أبرزها:

أ. قروض وسلفيات الخزانة العامة

تمثل التمويلات والتسهيلات التي يقدمها المصرف المركزي للحكومة لتغطية احتياجاتها المالية، وقد ترتبط بتمويل عجز الموازنة العامة أو توفير السيولة اللازمة لتنفيذ الالتزامات الحكومية.

ب. التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية

تتمثل في التمويلات والتسهيلات التي يقدمها المصرف المركزي للمصارف التجارية بهدف دعم السيولة أو معالجة الاحتياجات

المؤقتة للتمويل، وذلك وفقاً للأطر والضوابط النقدية المعتمدة.

ج. الموجودات المحلية الأخرى

تشمل الاستثمارات والمساهمات والموجودات الثابتة والحقوق المالية الأخرى التي يمتلكها المصرف المركزي داخل الاقتصاد المحلي.

3.2 مكونات الخصوم في ميزانية المصرف المركزي

تمثل الخصوم الالتزامات المالية والنقدية المترتبة على المصرف المركزي تجاه القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشمل عدداً من البنود التي تختلف في طبيعتها ودرجة ارتباطها بالقاعدة النقدية.

اولا: العملة المصدرة

تمثل العملة المصدرة الأوراق النقدية والمسكوكات التي أصدرها المصرف المركزي ولم تعد إلى خزائنه، ويجب التمييز بينها وبين العملة المتداولة خارج المصرف المركزي

ثانيا: حسابات الخزانة العامة

تمثل الأرصدة والودائع التي تحتفظ بها الحكومة لدى المصرف المركزي، وتتأثر بحجم الإيرادات العامة والنفقات والتحويلات المالية.

ثالثا: حسابات المؤسسات العامة

تمثل الأرصدة المالية للمؤسسات والهيئات العامة لدى المصرف المركزي، وتتأثر بطبيعة نشاط تلك المؤسسات وحجم الإيرادات والتحويلات التي تحصل عليها

رابعا: المخصصات والاحتياطيات والخصوم الأخرى

تشمل الالتزامات والمخصصات والاحتياطيات والبنود الأخرى التي تظهر ضمن الخصوم وفقاً للتبويب المحاسبي للمصرف المركزي، ويجب عدم اعتبار جميع هذه البنود خصوماً نقدية، لأن بعضها لا يدخل ضمن مكونات القاعدة.

4.2 دور ميزانية المصرف المركزي في تحليل السياسة النقدية

تعد الميزانية العمومية أداة تحليلية مهمة لفهم اتجاهات السياسة النقدية، إذ توفر معلومات عن طبيعة الموجودات والالتزامات ومصادر التغير في السيولة ، ويمكن الاستفادة منها في المجالات التالية:

تحديد مدى اعتماد المصرف المركزي على الأصول الأجنبية مقارنة بالأصول المحلية.

التعرف على اتجاهات التمويل المقدم للحكومة.

قياس التغيرات في إصدار العملة.

متابعة تطور احتياطيات المصارف التجارية لدى المصرف المركزي.

تحليل العلاقة بين الأصول المحلية والأصول الأجنبية والقاعدة النقدية.

تقييم مدى اتساق التغيرات في السيولة مع أهداف الاستقرار النقدي.

5.2 العلاقة بين القاعدة النقدية وعرض النقود

يختلف مفهوم عرض النقود عن مفهوم القاعدة النقدية، فعرض النقود يشمل وسائل الدفع النقدية والودائع المصرفية التي يحتفظ بها الجمهور والقطاعات الحائزة للنقود، وفقاً للمفهوم المستخدم ، ويعد عرض النقود من المؤشرات المهمة التي تعكس حجم السيولة المتاحة في الاقتصاد، ويستخدم في تحليل العلاقة بين السياسة النقدية ومستويات النشاط الاقتصادي والأسعار ، وتقوم العلاقة النظرية بين القاعدة النقدية وعرض النقود على مفهوم مضاعف النقود، والذي يوضح مدى قدرة الجهاز المصرفي على تحويل الزيادة في القاعدة النقدية إلى زيادة في الودائع والنقود المتاحة للاستخدام ، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بصورة مبسطة كما يلي:

$$M = m * MB$$

M :عرض النقود.

m : مضاعف النقود.

MB :القاعدة النقدية.

ولا يعني ذلك أن الزيادة في القاعدة النقدية تؤدي بصورة آلية إلى زيادة مماثلة في عرض النقود، إذ تتوقف العلاقة على سلوك الجمهور في الاحتفاظ بالنقد، وسياسة المصارف في الاحتفاظ بالاحتياطيات، وحجم الائتمان المصرفي، ومستوى الطلب على التمويل(Mishkin, 2019 Walsh, 2017) .

الفصل الثالث : التحليل التطبيقي للميزانية العمومية لمصرف ليبيا المركزي

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الهيكل المالي لميزانية مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (2010–2020)، من خلال دراسة أبرز مكونات الأصول والخصوم، والتعرف على التغيرات التي طرأت عليها خلال السنوات المختارة، وقياس مقدار التغير وأهميته النسبية كما يركز التحليل على تحديد أبرز التحولات في المركز المالي للمصرف، ولا سيما التغير في الأصول الأجنبية والمحلية، وتطور قروض وسلفيات الخزانة العامة، وإصدار العملة والحسابات المصرفية، وذلك بهدف تكوين صورة واضحة عن طبيعة التطورات المالية والنقدية التي شهدها المصرف خلال فترة الدراسة.

عرض وتحليل ميزانية مصرف ليبيا المركزي لسنه 2020/2015/2010

أولا " جانب الأصول .

يمثل جانب الأصول أحد الجوانب الأساسية في الميزانية العمومية لمصرف ليبيا المركزي، إذ يوضح طبيعة الموارد المالية التي يمتلكها المصرف وأوجه توظيفها، ومدى اعتماد مركزه المالي على الأصول الأجنبية والمحلية، ويوضح الجدول التالي تطور أبرز مكونات الأصول خلال السنوات 2010 و2015 و2020، مع بيان مقدار التغير ونسبته بين السنوات المختارة.

الأصول	2010	2015	2020	مقدار التغير 2010-2015	مقدار التغير 2015-2020	مقدار التغير 2010-2020	نسبة التغير 2010-2015	نسبة التغير 2015-2020	نسبة التغير 2010-2020
سندات وأذونات الخزانة الاجنبيه وارصده قابله للتحويل	119713	752779	52191	-44434	-23088	-67522	-0.371	-0.307	-1.294
قروض وسلفيات الخزانة	0	40883	84107	40883	43224.3	84107	#DIV/0!	1.0573	1
قروض وسلفيات المصارف التجارية	0.1	0	0	-0.1	0	-0.1	-1	#DIV/0!	#DIV/0!
استثمارات أخري	13164.4	18677	17219	5512	-1457.4	4055	0.419	-0.078	0.2355
إصدار العملة	8457.4	23752	40862	15295	17110.4	32404.9	1.808	0.7204	0.793
إجمالي الأصول	144744.8	2375 1.9	199322.5						

(التحليل)

أولا : سندات وأذونات الخزانة الأجنبية وأرصده قابله للتحويل .

هي الأصول الأجنبية علي شكل سندات وأذونات الخزانة يشتريها المصرف المركزي ويحتفظ بها أو يبيعها وارصده قابله للتحويل .

يعني المصرف المركزي كانت عنده أصول في 2010 بقيمه 119712.7 وفي 2015 كانت القيمة 75278.9 انخفضت بقيمه 44433.8 وبنسبه 0.371 , وفي سنه 2015 إلي 2020 انخفضت بقيمه 23088 وبنسبه 0.306 وانخفضت من 2010 الي 2020 بقيمه 67522.

والسبب في الانخفاض هو إغلاق موانى النفط خلال سنه 2013,2014,2015 مما أدي إلي انخفاض الحصول علي العملة الصعبة (الدولار) .

ونتجه لذلك زيادة المصروفات أي زيادة المصروفات علي الوردات بمعني التوسع الكبير في الإنفاق (الاستنزاف) .

ونسبه سندات وأذونات الخزانة الأجنبية وارصده عملات قابله للتحويل من إجمالي الأصول في 2010 كانت 83 % وفي 2015 تساوي 46 % وفي 2020 تساوي 26 % بمعني إن نسبه 2010 كانت هي تشكل اعلي نسبه من إجمالي الأصول عن السنوات 2015,2020 .

ثانيا : قروض وسلفيات الخزانة

الخزانة العامة هي إدارة محاسبيه حكوميه تجمع فيها الدولة أموالها من مصادر الإيرادات المختلفة بالمقابل تلتزم هذه الاداره بتمويل الوحدات الحكومية الغير هادفة للربح لتمكينها من تسديد نفقات ألازمه لممارسه نشاطها.

بلغ ارتفاع رصيد السلف الممنوحة للخزانة العامة لدي مصرف ليبيا المركزي من (2010 إلي 2015) 40883 ومن (2015الي 2020) 43224 ومن (2010الي 2020) 84224.3 قد يكون الزيادة في القروض لسد العجز "(نفقات اكبر من الإيرادات) ولأنها مرتبطة أيضا بإغلاق النفط في فتره 2013 إلي 2020 حدثه نفقات نقدية بالتالي الإيرادات لم تكفي , أطرت الحكومة تقترض من المصرف المركزي وزادت القروض.

نسبة القروض وسلفيات الخزانة العامة من أجمالي الأصول في سنه 2010 صفر وفي سنه 2015 29 % وفي سنه 2020 42 % يعزي هذا الارتفاع إلي العجز المحقق في الميزانية العامة .

ثالثا :قروض وسلفيات المصارف التجارية

المصارف التجارية تشمل جميع المصارف التجارية في ليبيا والمرخص لها بمزاوله الأعمال المصرفية ولا تشتمل المصارف المتخصصة او المؤسسات المالية الأخرى .

هنا قروض مصرف التجارية كانت في 2010 " 0.1 ولكن في 2015 صفر وكذلك في 2020 صفر . (هنا لا يوجد قروض لدي المصارف التجارية).

وقروض وسلفيات المصارف ألتجاريه بالنسبة إلي إجمالي أصول كانت في 2010 0.0000% وفي 2015 و2020 كذلك صفر ,لم تكن هناك أي قروض لعدم طلب المصارف .

رابعا : استثمارات أخري .

هنا يقصد بالاستثمارات الأخرى الأوراق المالية والأسهم والسندات ويقوم المصرف بشراء الأصول الرأسمالية

من سنه 2010 إلي 2015 زادت من 13 مليار إلي 18 مليار وفي سنه 2015 إلي 2020 انخفضت من 18 مليار إلي 17 مليار , مقدار التغير من سنه 2010 إلي 2020 يساوي 40550 .

إن زيادة الاستثمارات ناتج من زيادة شراء الأصول الرأسمالية وشراء السندات متوقعا ارتفاع أسعارها في المستقبل .

ونسبه الاستثمارات من إجمالي الأصول في سنه 2010" 9% وفي سنه 2015 "11% وفي سنه 2020" 8 % اعلي نسبه استثمارات كانت في سنه 2015 .

خامسا : إصدار العملة .

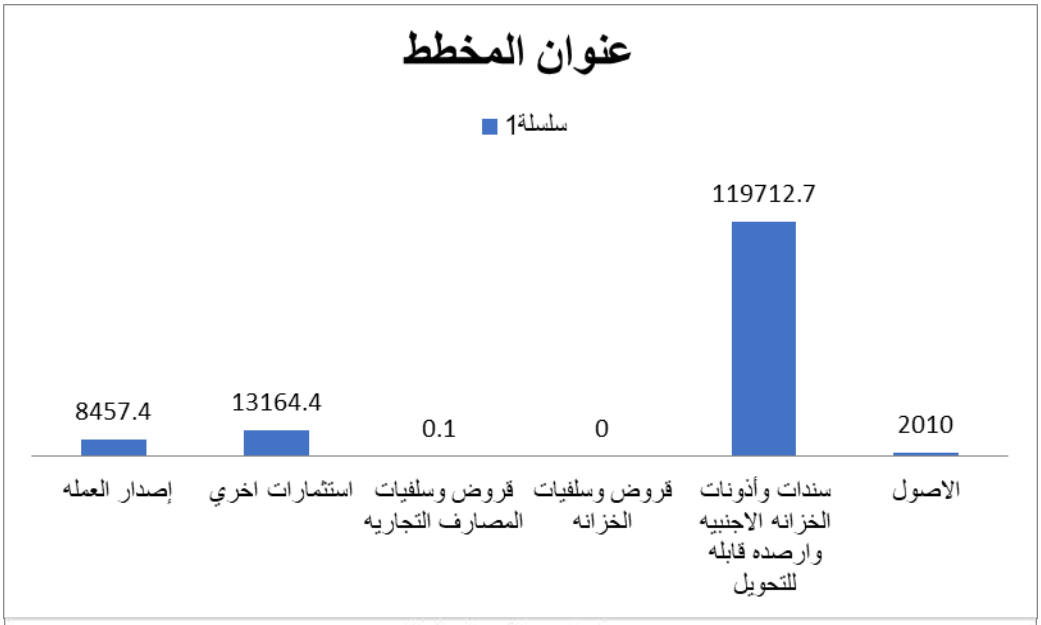
إصدار العملة هي إصدار وحده التبادل التجاري وهي تختلف من دوله إلي أخري ويضيف إن النقود أداه دفع الحسابات وتسويتها .

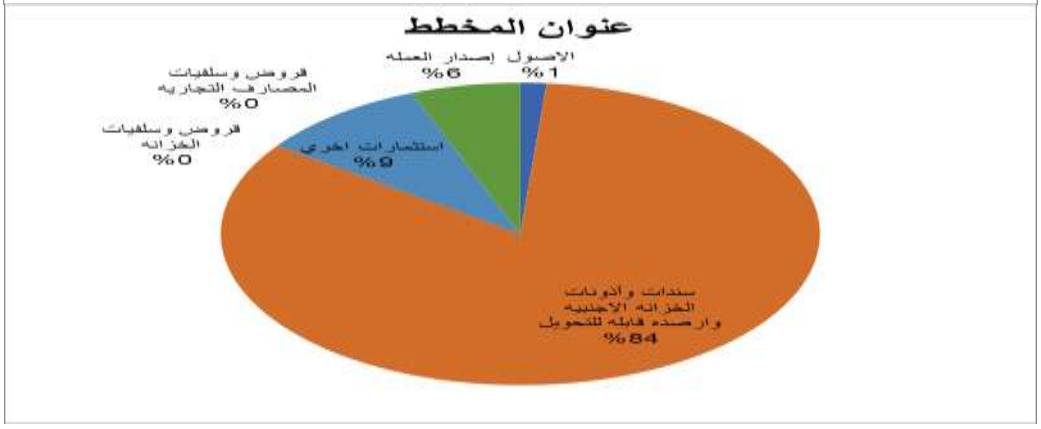
وهنا كانت قيمه إصدار العملة في2010 , 8457.4 وفي 2015 23751.9 نلاحظ أن القيمة ازدادت بمقدار 15294.5 ومن 2015 إلي 2020 نلاحظ إن القيمة ازدادت بمقدار 17110.4 والسبب في زيادة إصدار العملة من 2010 إلي 2020 هو نقص السيولة مما اضطر المصرف المركزي إلى طباعة العملة ,

وان نسبه إجمالي الأصول من إصدار العملة في 2010" 5% وفي 2015 " 14% وفي 2020 "20% هذا يعني إن ازداد إصدار العملة من إجمالي الأصول في 2020 أكثر نتجه لنقص السيولة .

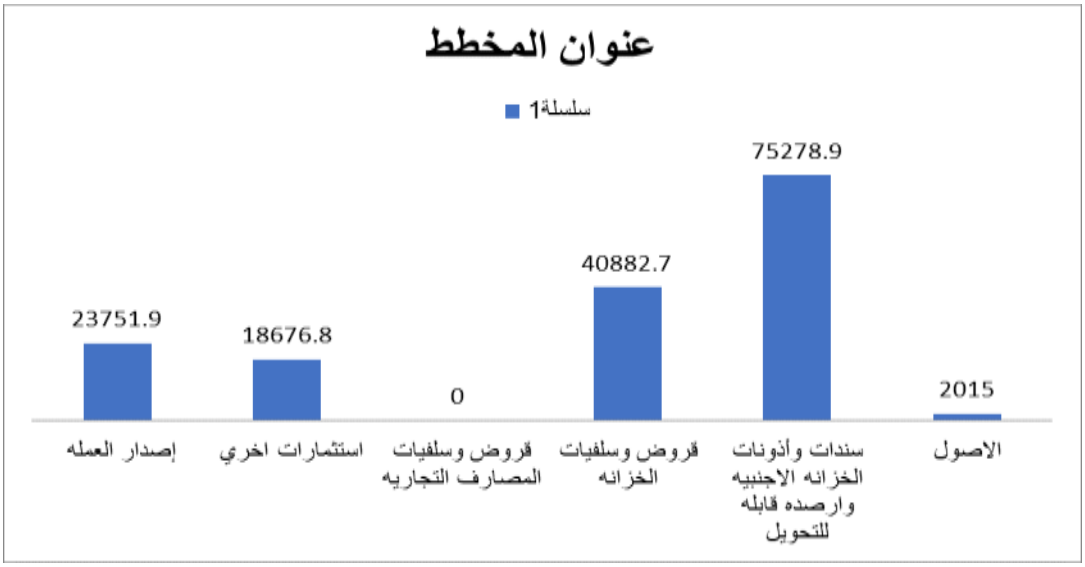
الشكل البياني " لجانب الأصول .

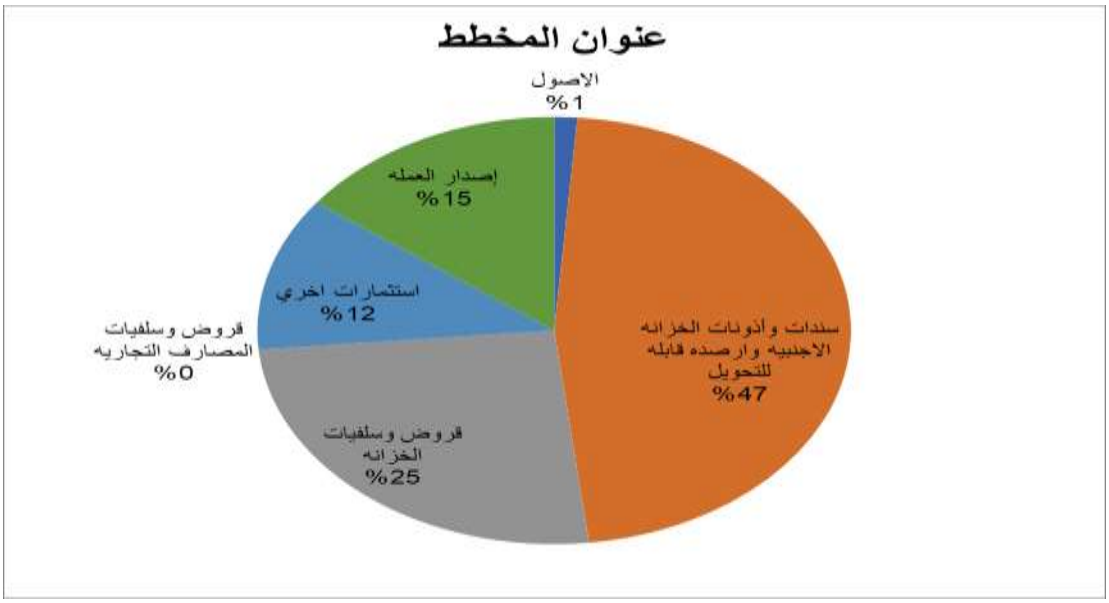
أولا " الشكل البياني لأصول (2010)



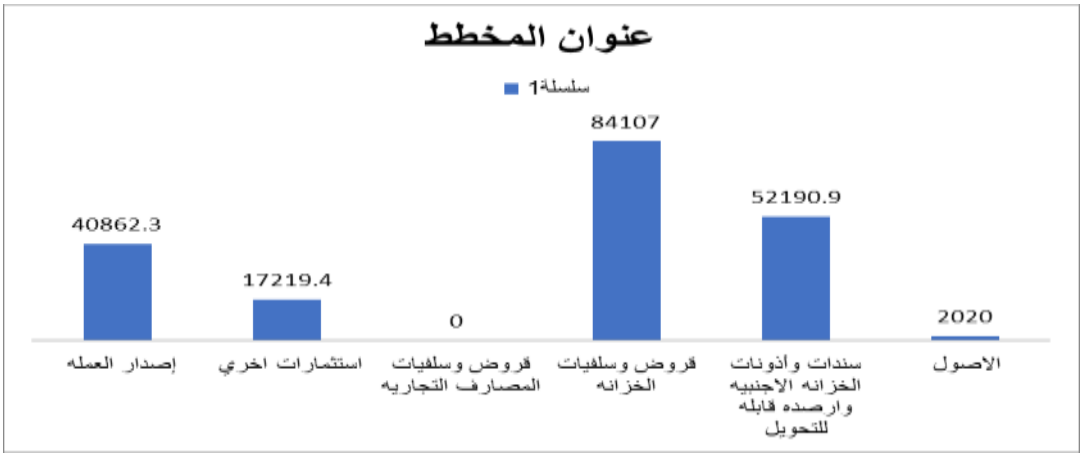


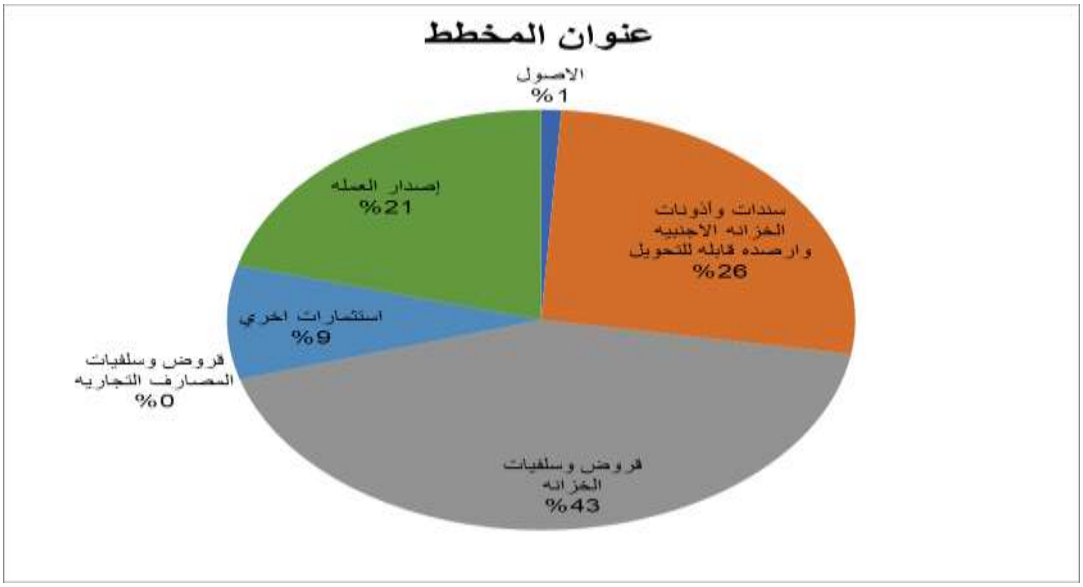
ثانيا " الشكل البياني لأصول (2015)





ثالثا " الشكل البياني لأصول (2020)





ثانيا: جانب الخصوم

يعكس جانب الخصوم الالتزامات المالية والنقدية المترتبة على مصرف ليبيا المركزي تجاه الحكومة والمصارف التجارية والمؤسسات العامة وغيرها، كما يوضح تطور إصدار العملة والحسابات المختلفة خلال فترة الدراسة، ويعرض الجدول التالي أهم مكونات الخصوم ومقدار التغير ونسبته خلال السنوات المختارة، بما يساعد على التعرف على التحولات التي طرأت على هيكل الالتزامات النقدية للمصرف.

الخصوم	2010	2015	2020	مقدار التغير 2015-2010	مقدار التغير 2020-2015	مقدار التغير 2020-2010	نسبة التغير من 2015-2010	نسبة التغير 2020-2015	نسبة التغير 2020-2010
حسابات الخزانه العامه	37559.1	5422.4	12117.1	-32136.7	6694.7	-25442	-0.85563	1.2346378	-2.099677
حسابات المؤسسات العامه	21300.7	29130.6	28960.4	7829.9	-170.2	7659.7	0.3675889	-0.0058427	0.264489
حسابات المصارف التجارية	43972.4	41936.4	34041.8	-2036	-7895	-9930.6	-0.046302	-0.1882517	-0.291718
حسابات أخري	740.5	20591.7	20591.7	19851.2	0	19851.2	26.807833	0	0.964039

مخصصات واحتياطيات وخصوم أخري	19860.3	30135.5	64297.9	10275.2	34162	44437.6	0.5173739	1.13362645	0.691121
إجمالي الخصوم	**144744.8**	**163774.1**							

تفسير النتائج وتحليلها

أولا : حسابات الخزانة العامة

حسابات الخزانة العامة هي ملك للدولة وتعني ودائع الخزانة لدي المصرف المركزي

من سنة 2010 إلى 2015 انخفضت حساب الخزانة العامة خلال هذه السنة من37559.1 إلى 5422.4 بمقدار التغير انخفضت 32136.7هذا الانخفاض راجع إلى انخفاض الودائع قد يكون السبب هو عجز في الموارد أي إن إرادات الخزانة لا تكفي نفقاتها.

حسابات الخزانة العامة لدى المصرف المركزي قد ارتفعت من 2015 الي 2020 وانخفضت من سنه 2010-2020 يكون سبب انخفاض في الموارد عند تحويل الخزانة ودائعها من حسابها لدي المصرف التجاري إلي حسابها للمصرف المركزي (تدفق خارجي) تؤدي إلي زيادة ودائع الخزانة لدي المصرف المركزي (أي زيادة حساب الخزانة العامة في المصرف المركزي).

وفي سنه 2010 كانت نسبه الخزانة العامة من إجمالي الخصوم تساوي 25 % اعلي نسبه مقارنه 2015" 3% و "2020 6% .

(ناتج هذا الانخفاض في صالح حسابات أخري)

ثانيا : حسابات المؤسسات العامة .

حسابات المؤسسات العامة من ضمن المؤسسات العامة مثلا مؤسسة الكهرباء/ مؤسسة النفط. " المؤسسات العامة هي التي تقدم خدمات معينه يحتاجها الجمهور تخضع لقوانين تشرعها الدولة وتحتفظ جزئيا باستقلال مالي لأدارت شؤونها الخاصة.

من الجدول السابق نلاحظ إن زيادة حسابات المؤسسات العامة خلال الفترة 2010-2015من 21300.7 الى29130.6 أما خلال سنة 2015-2020 و التي كانت 29130.6 إلى 28960.4 و قد تميزه هذه الفترة بالانخفاض من 2010 الي 2020 ازدادت بمقدار7659.7.

عند زيادة حسابات المؤسسات العامة التي كانت بسبب إيداعات هذه المؤسسات في المصرف المركزي وان سبب زيادة القروض تزيد حسابات المؤسسات العامة كلما زادت عدد المؤسسات العامة زاد نشاطها وبذلك تزيد حسابات المؤسسات العامة (أيضا زيادة إيراداتها وودائعها)

وكانت اعلي نسبه من حسابات المؤسسات العامة من إجمالي في سنه 2015 " 17% مقارنه معا 2010" 14% 2020" 14%.

ثالثا : حسابات المصارف التجارية:

هي المصارف التي تمارس الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصك الأوراق التجارية وتحصيلها وفتح الاعتمادات المستندية .

خلال سنة 2010- 2015 كانت 43972.4 إلى 41936.4 ومن 2015 إلي 2020 " 34041.8 نلاحظ مما سبق ان حسابات المصارف التجارية قد انخفضت في المصرف المركزي من 2010 الي 2020 وكان سبب الانخفاض ، انخفاض الودائع –انخفاض أصول سائله – انخفاض أرباحه ، وقد يرجع بسبب انخفاض سعر الفائدة من قبل المصرف المركزي.

وكانت سنه 2015 تمثل اعلي نسبه لحسابات المصارف التجارية من إجمالي الخصوم حيث كانت النسبة في 2015 " 29%
وفي سنه 2010" 25% وفي 2020" 17% .

رابعا : حسابات أخري

نلاحظ أن من 2010 إلي 2015 زادات من 740.5 إلي 20591.7 .

خلال الفترة من 2015 إلي 2020 لم تتغير وبقت كما هي 20591.7.

خلال الفترة من 2010 إلي 2020 زادات من 7405الي 20591.7.

مقدار التغير من 2010 إلي 2020 = 19851.2.

خامسا : مخصصات و احتياطات و خصوم أخرى

المخصصات: هي عبا أو مصروف علي الإيراد يخصم من الأصول ويكون مصدرها الإيرادات ويتم المخصص لمقابله الخسائر مؤكده الحدث.

من انواع المخصصات " مخصص ديون مشكوك فيها ومخصص هبوط الأسعار

الاحتياطيات :هي لمواجهه أي طارئ وهي نسبه من إرباح السنة (أي تغير في الأصول يؤدي إلي تغير في الاحتياطيات)

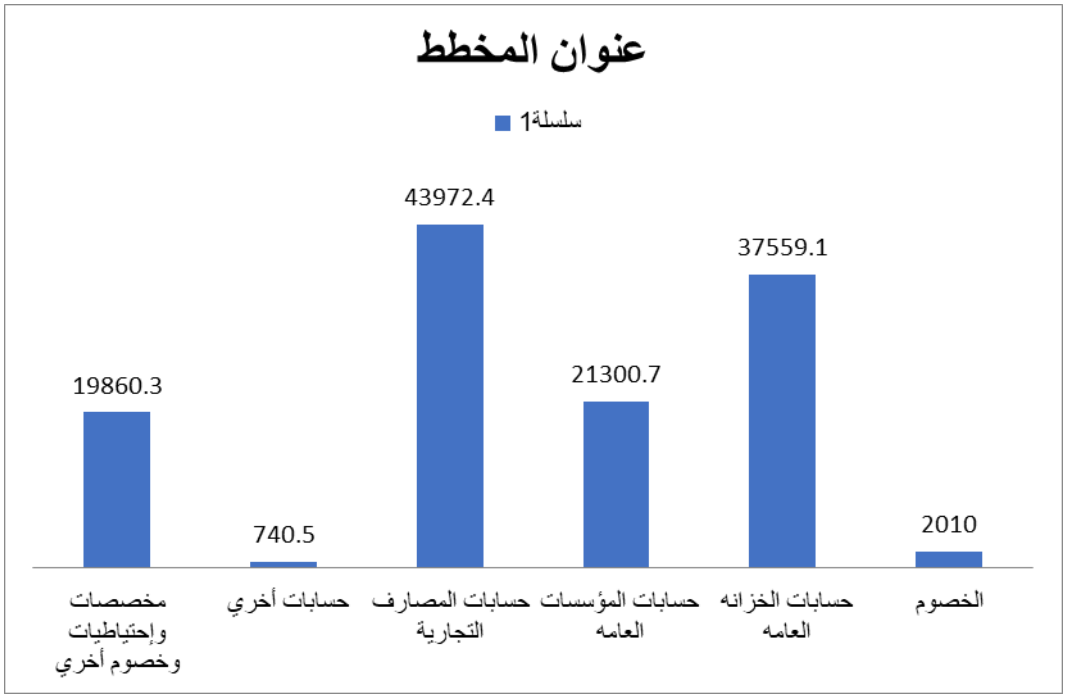
من 2010 - 2015 ازدادت الاحتياطيات بقيمه 10275.2 بنسبه 51.7% في 2015-2020 زادت الاحتياطيات بقيمه 34162.4 وبنسبه 113%.

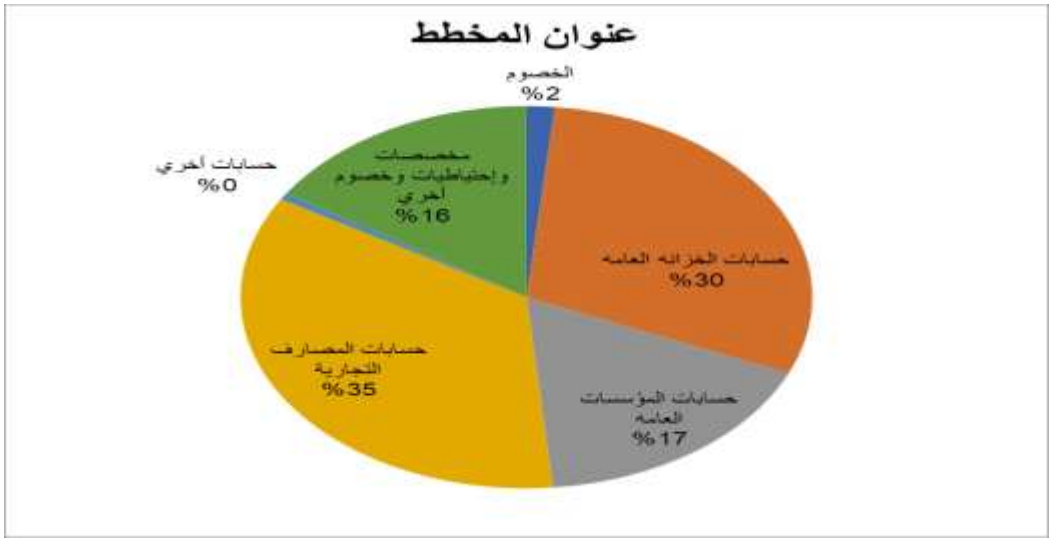
نلاحظ إن من 2010 إلي 2020 تزداد الاحتياطيات لدي المصرف المركزي بقيمه 44437.6 كانت هذه الزيادة نتيجة زيادة الأرباح.

وكانت اعلي نسبه من إجمالي الخصوم هي سنه 2020 "32% مقارنه مع 2010" 13% و 2015" 18.

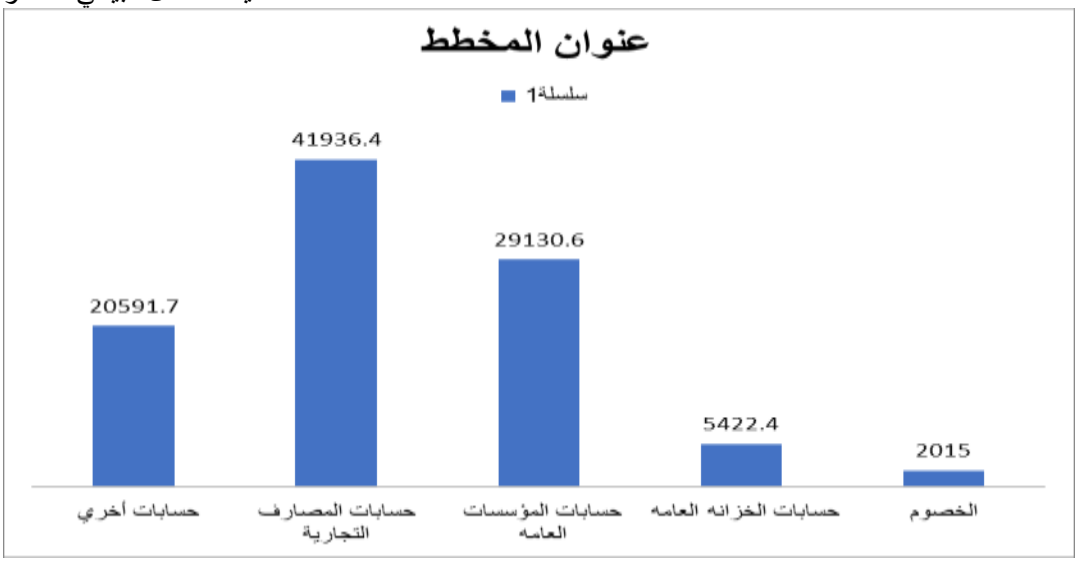
الشكل البيانية " لجانب الخصوم

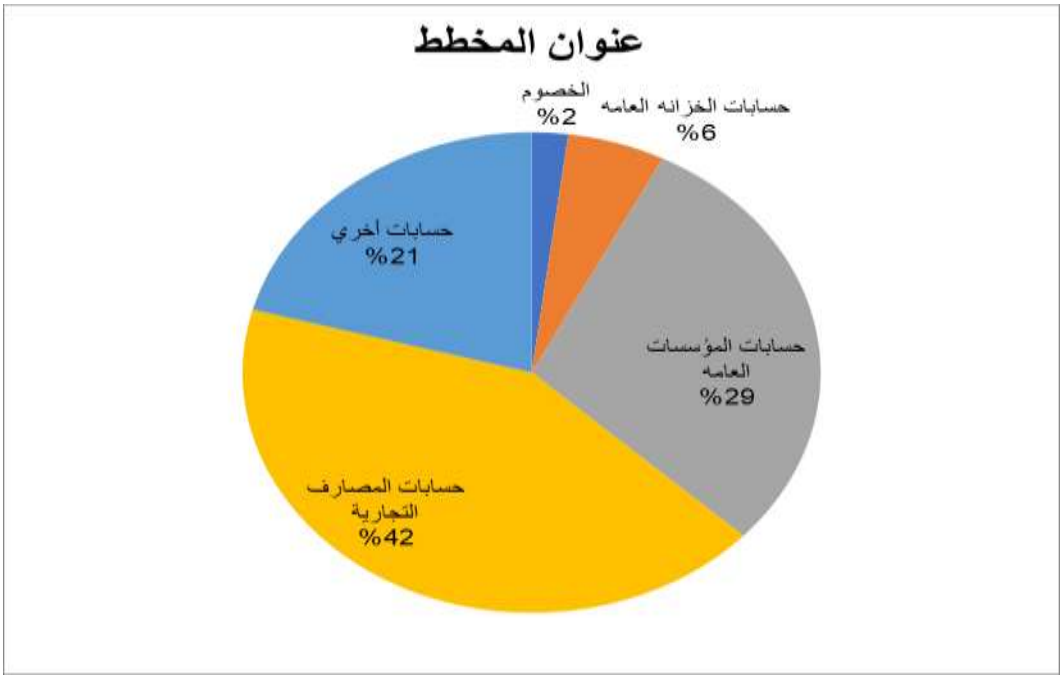
أولا " الشكل البياني لخصوم (2010) .



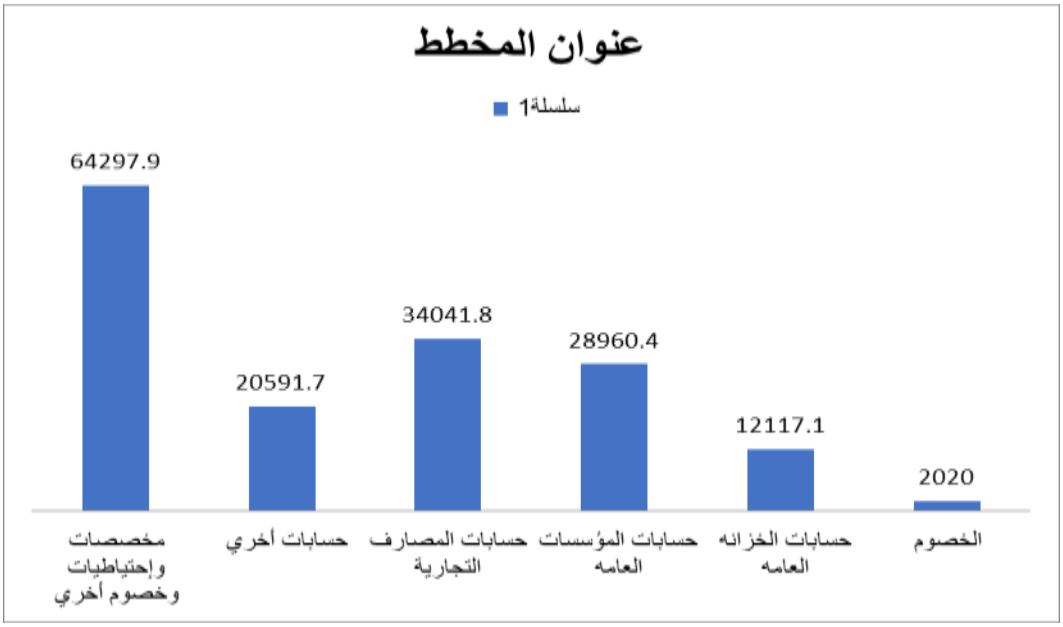


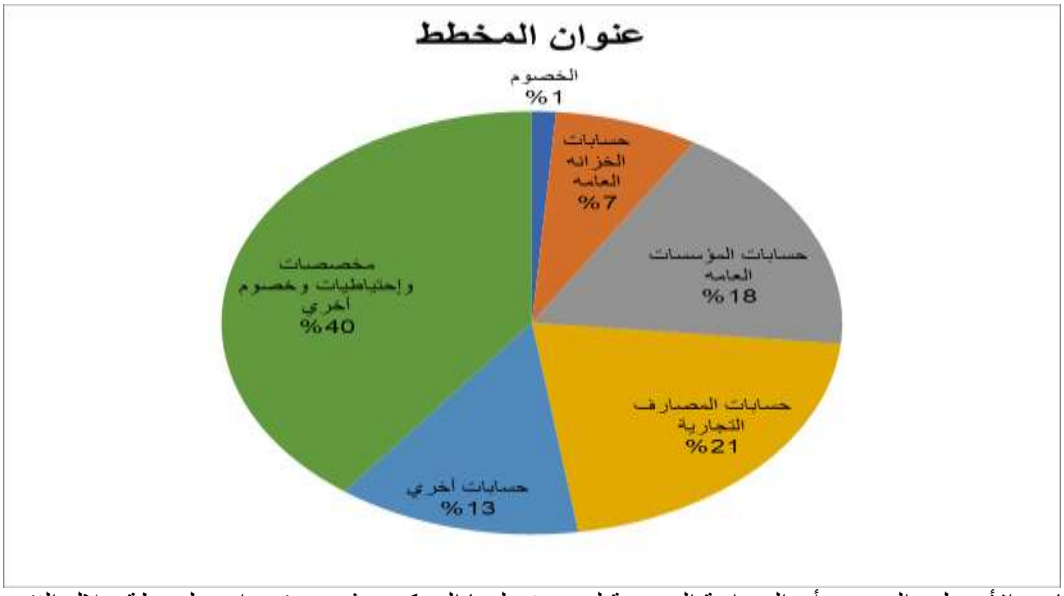
ثانيا " الشكل البياني لخصوم 2015





ثالثا" الشكل البياني لخصوم 2020





يتضح من تحليل جانبي الأصول والخصوم أن الميزانية العمومية لمصرف ليبيا المركزي شهدت تغيرات ملحوظة خلال الفترة المدروسة، سواء من حيث حجم بعض البنود أو أهميتها النسبية داخل الهيكل المالي للمصرف، وقد تباينت اتجاهات هذه التغيرات بين مكونات الأصول والخصوم، الأمر الذي يستدعي النظر إليها بصورة مترابطة لفهم طبيعة التحولات التي طرأت على المركز المالي للمصرف.

خلص التحليل التطبيقي لميزانية مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (2010–2020) إلى حدوث تغيرات هيكلية في مكونات الأصول والخصوم، تمثلت بصفة خاصة في تراجع قيمة الأصول الأجنبية مقارنة ببداية الفترة، مقابل الزيادة الملحوظة في قروض وسلفيات الخزانة العامة، إلى جانب ارتفاع إصدار العملة. كما أظهرت البيانات تغيرات في حسابات الخزانة العامة والمصارف التجارية والمؤسسات العامة والمخصصات والاحتياطيات، بما يعكس طبيعة التحولات التي شهدها المركز المالي للمصرف خلال السنوات المختارة. وتمثل هذه التغيرات أساساً لتحليل انعكاساتها على مؤشرات السياسة النقدية، ولا سيما القاعدة النقدية وعرض النقود وإدارة السيولة.

الفصل الرابع: النتائج و التوصيات

1.4 نتائج الدراسة

في ضوء الإطار النظري والتحليل التطبيقي للبيانات المتاحة، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. أظهرت البيانات حدوث تغيرات مهمة في الهيكل المالي لميزانية مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (2010–2020)، سواء من حيث حجم الأصول والخصوم أو من حيث التركيب النسبي لبعض مكوناتها.
2. سجلت الأصول الأجنبية الرئيسية انخفاضاً من 89,292.2 مليون دينار في عام 2010 إلى 49,864.8 مليون دينار في عام 2020، وهو ما يشير إلى تراجع وزن هذا البند خلال الفترة.
3. شهدت قروض وسلفيات الخزانة العامة ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغت 84,107 مليون دينار في نهاية عام 2020، الأمر الذي يعكس تنامي المطالبات المالية للمصرف المركزي على الخزانة العامة.
4. ارتفع إصدار العملة من 8,457.4 مليون دينار في عام 2010 إلى 40,862.3 مليون دينار في عام 2020، بما يعكس زيادة واضحة في حجم العملة المصدرة.
5. ارتفع إجمالي أصول العمليات المصرفية من 136,287.4 مليون دينار في عام 2010 إلى 158,460.2 مليون دينار في عام 2020، وهو ما يدل على اتساع حجم المركز المالي للعمليات

المصرفية للمصرف.

6.أظهرت حسابات الخزانة العامة تذبذباً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس أهمية التدفقات المالية الحكومية في التأثير على أرصدة الحكومة لدى المصرف المركزي.

7.ارتفعت حسابات المؤسسات العامة مقارنة ببداية الفترة، مع حدوث تغيرات محدودة بين عامي 2015 و2020.

2.4 توصيات الدراسة

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

أولاً: تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية

ضرورة تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي، بما يضمن عدم تحميل السياسة النقدية أعباء الاختلالات المالية الناتجة عن عدم التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة.

ثانياً: الحد من الاعتماد على التمويل النقدي للعجز

العمل على الحد من الاعتماد على التمويل النقدي المباشر لتغطية عجز الموازنة العامة، والبحث عن بدائل تمويلية أكثر استدامة، مع تعزيز كفاءة إدارة الإنفاق العام.

ثالثاً: المحافظة على الأصول الأجنبية

ضرورة تطوير إدارة الأصول الأجنبية والاحتياطيات الدولية، بما يسهم في دعم استقرار سوق الصرف وتوفير الموارد اللازمة للمدفوعات الخارجية.

رابعاً: تطوير أدوات إدارة السيولة

العمل على تطوير أدوات السياسة النقدية التي تمكن المصرف المركزي من إدارة السيولة المصرفية بصورة أكثر كفاءة، ومواجهة التقلبات التي تحدث نتيجة التغير في الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية.

خامساً: تحسين الإفصاح المالي والمحاسبي

ضرورة تعزيز الشفافية في نشر بيانات الميزانية العمومية، وتوضيح التصنيفات المحاسبية للأصول والخصوم، والفصل بين العمليات المصرفية وإصدار العملة، بما يساعد الباحثين ومتخذي القرار على إجراء التحليلات الاقتصادية بصورة دقيقة.

سادساً: تعزيز استقلالية المصرف المركزي

ضرورة دعم استقلالية المصرف المركزي في اتخاذ القرارات النقدية، بما يساعد على تحقيق أهداف الاستقرار النقدي والحد من الضغوط المرتبطة بتمويل العجز المالي.

سابعاً: تطوير قاعدة البيانات النقدية

من خلال توفير سلاسل زمنية منتظمة ومتكاملة للأصول والخصوم والقاعدة النقدية وعرض النقود، مع توحيد التصنيفات الإحصائية، بما يتيح إجراء الدراسات القياسية والتحليلات المقارنة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1. البشتي، إلهام محمد أحمد (2023)، «أثر القاعدة النقدية والائتمان الممنوح من قبل المصرف المركزي على الائتمان المصرفي المحلي في ليبيا خلال الفترة 1990–2022 باستخدام نموذج«ARDL ، مجلة جامعة صبراتة العلمية، المجلد 7، العدد 14، ص ص 88–106.
2. الفاخري، الصالحين، والسعداوي، عبدالكريم، والرياني، ياسين (2019)، «مدى استخدام السلطات النقدية في ليبيا لأدوات السياسة النقدية للحد من التضخم»، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 7، ص ص 1–30.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Kure, E. U., Mbutor, O. O., Rotimi, U. A., & Adamu, Y. (2019). The Central Bank Balance Sheet as a Tool for Monetary Policy: Evidence from Nigeria. CBN Economic and Financial Review, 57(2), 27–58.
2. Cúrdia, V., & Woodford, M. (2011). The Central-Bank Balance Sheet as an Instrument of Monetary Policy. Journal of Monetary Economics, 58(1), 54–79.
3. Sejko, G., & Tanku, A. (2024). Central Bank Balance Sheet and Inflation in a Euroised Small Open Economy: A Cointegrated SVAR Analysis. Public Sector Economics, 48(4), 529–552.
4. Jarry, W. W., & Dagher, M. M. (2025). Measuring the Impact of the Central Bank's Financial Position Statement on the Money Supply – Using the NARDL Standard Model. Journal of Cultural Analysis and Social Change, 10(4), 3693–3704.
5. Mishkin, F. S. (2019). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* (12th ed.) Pearson.
6. Walsh, C. E. (2017). *Monetary Theory and Policy* (4th ed.). MIT Press.